اسم المصدر : عكاظ
التاريخ : 24-01-2011
رقم العدد : 16221 رقم الصفحة : 4 مسلسل : 30 رقم القصاصة : 1

فند تجاوزات بعض الجهات الحكومية .. وزير الخدمة المدنية:

لم نوقف التثبيت على بندي الأجور و«١٠٥» أو لائحة المستخدمين

أكد وزير الخدمة المدنية محمد بن علي الفايز أن تثبيت جميع المعينين على بندي الأجور و«١٠٥» أو لائحة المستخدمين لم يوقف، قائلا: «لكن الأمر السامي القاضي بالتثبيت أكد على الأجهزة الحكومية الالتزام بعدم التعيين بعد صدور الأمر إلا بما يتفق مع المسميات والمؤهلات والأعمال المشمولة بتلك اللوائح والبنود، وأن التعيين بعد تاريخ ١٤٢٦/٦/٢٥هـ يعتبر مخالفة نظامية».

وأوضح الفايز في بيان صحافي بث أمس أن «الوزارة وإن كانت لم تشارك في إحداث تلك البنود وليس لها علاقة بالتعيين عليها ولا تسجل في سجلاتها لكونها لا تخضع للتقاعد المدني، إلا أنها عندما لاحظت وجود عدد من المعينين على بندي الأجور و١٠٥ ولائحة المستخدمين يحملون درجات جامعية ودبلومات متخصصة ويزاولون أعمالا تختلف عن مسميات الوظائف المعينين عليها بما يخالف النصوص الصريحة الواردة، رأت حينئذ ضرورة تصحيح هذه الأوضاع غير النظامية».

وأفاد وزير الخدمة المدنية أن الوزارة رفعت لخادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز التماسا بتثبيتهم، قائلا: «صدر الأمر السامي بتاريخ ١٤٢٦/٦/٢٥هـ بالموافقة على اقتراح الوزارة، وتنفيذا للأمر تم تثبيت نحو ١٢٠ ألف موظفة وموظف من قبل لجنة في وزارة الخدمة المدنية مشكلة بموجب الأمر السامي من الخدمة المدنية ووزارة المالية والجهة ذات العلاقة». وبين الفايز أن «من يمارس مهام وظيفية تتفق وطبيعة المسمى المعين عليه فلا يشمله التثبيت في الأساس وهو باق على وضعه لأن تعيينه سليم».

محمد الفايز

اسم المصدر : عكاظ

التاريخ : 24-01-2011

رقم العدد : 16221 رقم الصفحة : 4 مسلسل : 30 رقم القصاصة : 2

عبد الله عبيد الله القامدي ـ الرياض

وقال وزير الخدمة المدنية: «بعد ما انهال على الوزارة طلبات تثبيت العاملين على العديد من البنود التي ليست مشمولة بالأمر السامي بل ليست معلومة للوزارة وأن المعينين عليها لهم فترات طويلة وأن بها من التفاوت (ما الله به عليم) حيث تتباين المعاملة المالية بين المتماثلين في المؤهلات وفي طبيعة الأعمال، إضافة إلى أن التعيين على تلك البنود لدى تلك الجهات لم تراع فيه مقاييس الجدارة وتكافؤ الفرص بين عموم المواطنين إذ لا يعلن عنها للجميع ويتم التعيين عليها بصورة استثنائية، فالتوظيف بهذا الأسلوب يعتبر خروجا على الأنظمة والتعليمات المقررة والمؤكد عليها بموجب أوامر سامية بضرورة فتح المجال للجميع».

وزاد الفايز: «لأن تلك البنود ليست مما قضى الأمر السامي المشار إليه أنفا بتثبيت شاغلها، لذا التمست الوزارة من النظر الكريم دراسة ذلك من قبل لجنة وزارية فصدر أمر كريم بالموافقة على ما اقترحته الوزارة، وفي ضوء التوجيه الكريم تشكلت عدة لجان متخصصة لحصر تلك البنود ولدراسة الأمر ثم عرض على اللجنة الوزارية المشكلة لهذا الغرض ما تم التوصل إليه وبعد ذلك رفع الأمر للمقام الكريم، والوزارة في انتظار ما سيصدر به التوجيه الكريم».

وعاد وزير الخدمة المدنية للتأكيد على أنه «بحسب الدراسة التي أعدت اتضح أن عدد البنود التي تم حصرها من واقع المعلومات الواردة من الجهات الحكومية تصل إلى ١٩٠ بندا يتم التوظيف عليها بطرق مختلفة وبأجور متباينة رغم التشابه في بعض طبيعة الأعمال ومطالب التأهيل ويعمل عليها من واقع المعلومات المعدة أثناء الدراسة نحو ١٣٠,٥٧٩ موظفا سعوديا»، مشيرا إلى أن لجنة التثبيت لا تملك أن تثبت من يشغل وظيفة بأي من البنود المشمولة بالدراسة المعروضة على المقام السامي ما لم يصدر توجيها حيالها وتابع الفايز حديثه قائلا: «لكن في ذات الوقت يجدر بمن يتصدى لمتابعة شؤون الخدمة المدنية أن يكون على اطلاع بما يتجاذبها من طروحات خصوصا في مجال التوظيف تتقاطع في نتائجها، فمثلا كيف يمكن التوفيق بين الحد من التجمد الوظيفي في ضوء التوجه بإشغال جميع الشواغر بموظفين مستجدين، وكيف يتم التوفيق بين السعي لتطوير الأداء من خلال اختصار الإجراءات وبالتالي الاستغناء عن من يؤدي بعض تلك الأعمال لانتهاء الحاجة إليها، والتوسع في توظيف التعامل الإلكتروني الذي من أجل أن يكون فاعلا لابد من تقليل عدد الموظفين».

تحديد الوظائف

وفي شأن الوظائف الحكومية، أوضح الفايز أن «حاجة كل جهاز حكومي من الوظائف المناسبة لاختصاصها من حيث العدد والمقر يبنى على ما تقدمه الأجهزة الحكومية في مشاريع ميزانياتها حسب الحاجة الفعلية وتوجهات خطط التنمية، إذ تحدد الجهات وظائف تكون في مستويات الدخول لغرض تعيين موظفين جدد، وأخرى مخصصة لترقيات الموظفين القائمين على رأس العمل بما يخفف التجمد الوظيفي».

وأشار وزير الخدمة المدنية إلى أن «ما يعتمد منها فيتم بحسب الإمكانات المالية المتاحة وما لديها من وظائف شاغرة، ويتم ذلك عن طريق المناقشة السنوية للميزانية العامة للدولة في وزارة المالية التي تشارك فيها الجهات الحكومية ووزارة الخدمة المدنية»، مبينا أن «وجود وظائف شاغرة في أجهزة الدولة لا يعني أن شغلها يقتصر على تعيين مستجدين عليها، فهي متاحة أيضا لترقية موظفي الأجهزة حسب ضوابط وإجراءات الترقيات».

وجدد الفايز التأكيد على أن «وزارة الخدمة المدنية لا تملك صلاحية الإعلان عن أية وظيفة شاغرة مما يقع في اختصاصها إلا بطلب من الجهة التي تتبعها الوظيفة، والوزارة على اتصال دائم مع الجهات الحكومية لتحديد احتياجها لشغل وظائفها الشاغرة، إلا أن تجاوبها للأسف أقل من تطلعات هذه الوزارة، وهذا يقتصر على سلم رواتب الموظفين العام للمرتبة العاشرة فما دون وسلم رواتب الوظائف التعليمية (التعليم العام) وسلم رواتب الوظائف الصحية».

واستطرد وزير الخدمة المدنية بقوله: «أما بقية الوظائف المعتمدة حسب سالم الرواتب الأخرى المشمولة بالتقاعد المدني كأعضاء هيئة التدريس في الجامعات، القضاة، أعضاء هيئة التحقيق والادعاء العام، ووظائف المؤسسات والهيئات العامة، فإن إشغالها يتم من قبل جهاتها ويقتصر دور وزارة الخدمة المدنية على التأكد من أن شغل تلك الوظائف يتم حسب ضوابط وإجراءات النظام الذي عينوا وفقه».

وذكر الفايز «أما الوظائف المستثناة من المسابقة فيتم الترشيح عليها من قبل الجهات المعتمدة لها وتعرض على الوزارة للتأكد من توفر الشروط النظامية لدى المرشحين، في حين أن وظائف البنود سواء كانت مشمولة بالتأمينات الاجتماعية أو غير مشمولة فليس للوزارة أي دور لا من حيث إحداثها أو الرقابة على إشغالها».

مخرجات التعليم لا يمكن استيعابها في الوظائف الحكومية

تكافؤ الفرص

وركز وزير الخدمة المدنية في حديثه على أن الالتحاق بالوظائف الحكومية يكون وفق مبدأي الجدارة وتكافؤ الفرص المنصوص عليهما نظاما وأن شغل الوظيفة الحكومية مقصور على المواطن ولا يمكن شغلها بغيره إلا إذا تعذر ذلك بشكل قاطع لعدم وجود من تتوفر لديه متطلبات شغلها من المواطنين مثل بعض التخصصات الطبية وبعض التخصصات الهندسية.

الحاجة المستجدة

وفيما يتعلق باستيعاب الخريجين، قال الفايز: «المجال الأوسع والأرحب على المدى القريب والبعيد هو القطاع الخاص وهو الأقدر على استيعاب أغلب الخريجين للإسهام في القضاء على البطالة وما يؤكد ذلك أن ملايين الفرص الوظيفية المتاحة في مختلف مناطق المملكة في القطاع الخاص مشغولة بغير مواطنين».

وأفاد وزير الخدمة المدنية أن «مجال التعليم تليه قطاعات الخدمات الصحية هما المجالان الرئيسان الأكثر حاجة للكفاءات المستجدة في القطاع الحكومي بحكم النمو المتزايد في نطاقيهما، ومع ذلك لا يمكن مثلا أن يستوعب جميع خريجي وخريجات معظم جامعات المملكة المعدين لمجال التربية والتعليم».

واستطرد الفايز بالقول: «ولعل ما يقرب الصورة حول عدم تناسب الحاجة الفعلية للأجهزة الحكومية مقارنة بطالبي التوظيف أن المتقدمين على موقع الوزارة خلال العام المالي ١٤٣١/١٤٣٢هـ وما تم بشأنهم على النحو التالي: طلبت وزارة التربية والتعليم شغل ١١,٥٥٢ وظيفة نسائية تقدم لها ٣١٤,٢٩٧ خريجة للتعليم العام نساء، وهذا العدد يفقن به عدد الوظائف المشغولة حاليا في تعليم البنات من المعلمات القائمات على رأس العمل البالغ عددهن بحسب تقرير الوزارة للعام المالي ١٤٣٠/١٤٣١هـ ٢٢٤٤٨٨ معلمة.

أعداد المتقدمين

وحدد وزير الخدمة المدنية أعداد المتقدمات لهذه الوظائف قائلا: «تقدم من حاملات التربية الإسلامية واللغة العربية ١٠٠٣٤٥ متقدمة في المرحلة الثانوية مع أن الاحتياج لهذين التخصصين لا يتجاوز ١٧٠٧ وظائف، كما بلغ عدد من تقدم من الرجال للتعليم العام ١٢,٧٤٨ بينما الاحتياج لا يتجاوز ٧٠٤١ وظيفة منهم ٩٣٧٦ متقدما في تخصصي التربية الإسلامية واللغة العربية مع أن الاحتياج لهذين التخصصين لا يتجاوز ٣٢٨٨ وظيفة خصصتها وزارة التربية والتعليم».

وأضاف الفايز: «كما تقدم للوزارة ٤٥,٩٤٠ متقدما على مستوى الدرجة الجامعية للوظائف الإدارية والصحية بينما لم تطلب الجهات إلا شغل

اسم المصدر : عكاظ

التاريخ : 2011-01-24

رقم العدد : 16221 رقم الصفحة : 4 مسلسل : 30 رقم القصاصة : 3

٢٥٠٠ وظيفة، أما بالنسبة للدبلومات بعد الثانوية العامة والكفاءة المتوسطة رجال فقد تقدم ١٢٨,٣٥٩ متقدما من حملة تلك الدبلومات في تخصصات متنوعة مقابل ما يقارب ٣٠٠٠ وظيفة طلب شغلها، أما بالنسبة للنساء في المجالات الإدارية فقد تقدم ١٧٨,٥٣٩ متقدمة على مستوى الدرجة الجامعية والدبلوم بعد الثانوية مقابل ما يقارب ٢٠٠٠ وظيفة طلب شغلها».

حبيسة الأدراج

وحول وجود ١١٠,٣٨٩ وظيفة شاغرة حبيسة الأدراج، قال وزير الخدمة المدنية: «يثار في الصحافة المحلية هذه الأيام وجود ١١٠,٣٨٩ وظيفة شاغرة تشغل عن طريق وزارة الخدمة المدنية وفقا لتقرير الوزارة للعام المالي ١٤٣٠/١٤٣١هـ المعروض على مجلس الشورى وأنها حبيسة الادراج لدى الجهات الحكومية لكونها لا ترغب في إشغالها حسب ما يكتب، وقبل أن أورد ما جرى على تلك الوظائف من وقوعات وظيفية أشير إلى أن الوظائف الشاغرة في ذلك العام شأنها شأن الوظائف المشغولة متحركة بشكل يومي نتيجة الترقيات والتعيينات وانتهاء الخدمة فما قد يكون شاغرا في ذلك التقرير لا يعني أنها لازالت شاغرة إلى الآن، وما كان مشغولا من تلك الوظائف قد تكون شاغلة الآن».

وتابع الفايز إيضاحه قائلا: «وبالتالي فإن العدد الذي سجل في التقرير لا يعني أنه رصيد ثابت من الوظائف الشاغرة بل هو رقم يعكس الوضع

من خريجي كليات إعداد المعلمين للمرحلة الابتدائية من دفعات ١٤٢٨/١٤٢٧هـ والذين عددهم ٤٧٣٠ معلما.

وأعلن الفايز أنه بناء على ما تقدم يكون عدد الوظائف الشاغرة المتبقية ٣٨٨٢ وظيفة أعيدت للتربية والتعليم منها ٢١٧٦ وظيفة نسوية في مناطق نائية لم تقبل بها بعض الخريجات أو لم تنطبق عليهن شروط الإقامة التي تطبقها وزارة التربية والتعليم، و٥٢٦ وظيفة رجال لم يتوفر من المتقدمين مؤهلين بحسب تخصصاتها، وبقية الشواغر في التربية والتعليم فهي ١١٨٠ وظيفة بمستويات تعليمية أقل من المستويات المحددة للتعيين بحسب المؤهلات العلمية، قائلا: «أقترح على وزارة التربية والتعليم رفعها في الميزانية لمستويات تلائم الخريجين بحسب لائحة الوظائف التعليمية».

أما حول الوظائف الصحية الشاغرة الواردة في التقرير فإنها ٢٦,٠٦٠ وظيفة، أوضح وزير الخدمة المدنية أن شغلها بطيء جدا لعدم تناسب مخرجات التعليم لغالبية تخصصاتها، إذ لم يرشح على تلك الوظائف خلال الفترة من ١٤٣١/١/١هـ حتى ١٤٣١/١٢/٣٠هـ إلا ٥٠٣٦ مرشحا ومرشحة منهم ٢٧١٣ رجال و٢٣٢٣ نساء.

وبين الفايز أن «هؤلاء هم جميع من راجع الوزارة بطلب توظيف لأي من تخصصات الوظائف الصحية وانطبقت عليهم شروط شغلها، ومع هذا فإن الوظائف الصحية الشاغرة على وجه العموم تزداد سنويا بحكم النمو فهي بحسب سجلات وزارة الخدمة بتاريخ ١٤٣٢/٢/١٨هـ

١٥٠ وظيفة حكومية لـ١٠ آلاف خريج معاهد مهنية

اسم المصدر : عكاظ
التاريخ : 24-01-2011
رقم العدد : 16221 رقم الصفحة : 4 مسلسل : 30 رقم القصاصة : 4

بتاريخ صدور التقرير من الوزارة الذي يمثل ما هو مرصود في سجلات وزارة الخدمة المدنية للفترة من ١٤٣٠/١/٣٠هـ إلى ١٤٣١/١/١٣هـ، وقد يحل محلها وظائف جديدة في الميزانية التالية وهكذا».

إيضاح الحقائق

وذهب وزير الخدمة المدنية بالقول: «حتى يكون القارئ الكريم على اطلاع تام بحقيقة الأمر فيسرني أن أوضح الحقائق التالية: ورد في التقرير وجود ٢٧,٦١٢ وظيفة في سلم رواتب الوظائف التعليمية، وأود الإشارة إلى أنه ذكر في ذلك التقرير أن العمل يجري على شغل ما يقارب ١٩ ألف وظيفة للتربية والتعليم في التعليم العام للعام الدراسي ١٤٣١/١٤٣٢هـ، وهذا ما تم فعلا إضافة إلى من تم تعيينهم مباشرة من قبل وزارة التربية والتعليم

مبدأي الجدارة وتكافؤ الفرص أساس شغل الوظائف

٢٩,٣٥٩ وظيفة». وذكر وزير الخدمة المدنية أن هذه الوظائف تشمل ٣,٧٢٠ وظيفة طبيب مقيم بمستوى الدخول لخريجي كليات الطب، ٤٧٠٧ على فئتي طبيب أخصائي واستشاري، ١٧,٩١٥ وظيفة بفئات أخصائي غير طبيب، صيدلي، وفني في تخصصات مختلفة، والبقية على فئة مساعد صحي، إذ أن جميع هذه الوظائف متاحة للمواطنين والمواطنات متى ما توفرت لديهم المؤهلات المطلوبة وفق دليل مؤهلات الوظائف الصحية وشروط ومقاييس الهيئة السعودية للتخصصات الصحية التي تلتزم وزارة الخدمة المدنية بمراعاتها.

المرتبة الـ ١٠ فما دون

وفيما يتعلق بالوظائف المشمولة بسلم رواتب

اسم المصدر : عكاظ

التاريخ : 24-01-2011

رقم العدد : 16221 رقم الصفحة : 4 مسلسل : 30 رقم القصاصة : 5

الموظفين العام من المرتبة العاشرة فما دون البالغ عددها في التقرير ٥٦,٧١٧ وظيفة، افاد الفايز وجود ١٨,٧٧٥ وظيفة أشغلت عن طريق الترقيات، ٦,٠٦١ وظيفة بالمرتبة التاسعة فما دون طلبت الجهات الحكومية من الوزارة شغلها عن طريق التعيين فرشح عليها ٤,٥٠٣ وظيفة وتبقى ١,٥٥٨ وظيفة وهي تحت إجراءات التوظيف حاليا. وعن باقي الوظائف الشاغرة التي لم يطلب من الوزارة شغلها، اوضح وزير الخدمة المدنية «هي إما وظائف بالمرتبة العاشرة وهي وظائف إشرافية وليست في مستويات الدخول ولا يطلب من الوزارة شغلها بالتعيين، او وظائف مستثناة ذات طبيعة خاصة وفي جهات معينة ويتم الترشيح عليها وفق إجراءات محددة من قبل الجهة ذات العلاقة وبقتصر دور وزارة الخدمة على مراجعة الترشيحات للتأكد من نظامية الترشيح، ومنها وظائف بالمرتبة الخامسة في بعض الجهات الحكومية التي طلبت من الوزارة تفويضها بشغلها من قبلها وفقا للنظام وخلاصة لهذه النقطة فإن الوظائف الشاغرة والمشغولة غير ثابتة، فمثلا الوظائف التي شغلت عن طريق الترقية تقوم الجهة الحكومية بفرزها حيث تخصص بعضها للترقية الموظفين المكملين للترقية في أوقات لاحقة او عملت على رفعها في الميزانية التالية إلى مراتب أعلى وهكذا».

٦٥٦٨٣ وظيفة في القطاع الصحي والجامعات متاحة

المتعاقدون الوافدون

وفي شان قضية المتعاقدين غير السعوديين، حسم الفايز بقوله: «أؤكد أن الوظيفة العامة لا يمكن شغلها بغيره إلا إذا تعذر ذلك بشكل قاطع لعدم وجود من تتوفر لديه متطلبات شغلها من المواطنين، ووزارة الخدمة المدنية لا توافق للجهات الحكومية على التعاقد من خارج المملكة ولا التجديد لأي متعاقد على اية وظيفة ثابتة مشمولة باي من سلالم الرواتب المشمولة بالتعاقد المدني او سلالم الرواتب الأخرى او وظائف البنود إلا بعد الإعلان عنها وتعذر شغلها بمواطن». وبحسب سجلات الوزارة والعرض والطلب، لفت وزير الخدمة المدنية إلى أن القطاع الصحي «نتيجة للنمو المتزايد وعدم ملاءمة مخرجات التعليم مع انشطته المتخصصة فإن غير السعوديين يشكلون النسبة الأكبر من المتعاقدين في القطاع الحكومي، إذ يوجد حتى تاريخ ١٤٣٢/٢/١٨هـ ٥٥,٨٠٥ وظيفة مشمولة بسلم رواتب الوظائف الصحية مشغولة بغير سعوديين، منها مثلا ٢١,٦٣١ وظيفة طبيب استشاري، أخصائي، مقيم». ويشمل عدد الأطباء المقيمين وحدهم ١٣,٠٥٠ طبيبا مقيما، إلى جانب وجود ٢٢,٦٢٩ وظيفة على فئة فني بتخصصات مختلفة، و١٠,٢٧٩ وظيفة مساعد صحي في تخصصات مختلفة والبقية في تخصصات مختلفة، قائلا: «وهذه الوظائف في حكم الشاغر ويتم التذكير بها في الصحافة المحلية بين حين وآخر وعلى موقع الوزارة بصفة دائمة للاطلاع عليها ويتم الترشيح عليها عن طريق التوظيف المباشر بمجرد مراجعة المواطن او المواطنة أي من فروع الوزارة في مناطق المملكة.

وظائف هيئة التدريس

وحول وظائف أعضاء هيئة التدريس في الجامعات والتي تتولى تلك المؤسسات شغل وظائفها من قبلها مباشرة، بين الفايز أن الوظائف المشغولة ٥,٤١٥ وظيفة مرتبة استاذ مساعد وهي مرتبة الدخول لدرجة الدكتوراة والبقية في الرتب المختلفة، قائلا: «وهي أيضا فرص متاحة للمواطنين والمواطنات متى ما توفرت شروط شغلها لديهم، والجامعات تعلن عن تلك الوظائف بصورة دائمة، اما بقية المتعاقدين فهم في بعض التخصصات الهندسية وبعض التخصصات العلمية في الوظائف التعليمية او في وظائف المؤسسات والهيئات العامة التي لها سلالم خاصة وتشغل وظائفها من قبلها».

دبلومات المعاهد

وفيما يتعلق بمجالات دبلومات المتقدمات والمتقدمين لطلبات التوظيف سواء كان مصدرها المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني، او كليات المجتمع او من معاهد القطاع الخاص، قال الفايز: «تلاحظ عدة جوانب منها أن بعض تلك الدبلومات لا تقع مجالاتها ضمن اختصاصات الأجهزة الحكومية بل موجهة في الأساس للقطاع الخاص وبالأخص المجالات الصناعية والفنية على وجه العموم، حتى وإن ظهر بين اونة واخرى احتياج محدود لها في القطاع الحكومي فإن أعداد طالبي التوظيف يفوق الاحتياج الفعلي بعشرات الأضعاف». واستشهد وزير الخدمة المدنية بقوله: «فمثلا تقدم في مجالات ميكانيكا السيارات، القوى الكهربائية، النجارة، اللحام، السباكة، السمكرة، السفر والسياحة، واعمال الفندقة نحو ١٠ آلاف خريج، بينما الوظائف التي طلبت الأجهزة الحكومية شغلها للمراتب السادسة فما دون لهذه التخصصات لا تزيد على ١٥٠ وظيفة».

الباحثات والباحثون

وحول إتاحة فرص العمل للباحثات والباحثين من المؤهلات والمؤهلين، بين الفايز أن الوزارة لاحظت «وجود الرغبة الانتقائية لبعض الباحثين عن عمل حيث يعرض عليهم وظائف ولكنهم لا يقبلون بها لا لتدني مستواها مقارنة بمؤهلاتهم، وإنما للرغبة في العمل في جهاز محدد او في مدينة بذاتها، وإذا لم يتوفر ذلك فلا يقبلون بما يعرض عليهم من وظائف وهذا لاشك له انعكاساته السلبية على تأخر شغل الوظائف التي تطلب الجهات الحكومية شغلها». وأضاف وزير الخدمة المدنية: «لعل متابعة أعداد من يدعون للمطابقة بمن تم استكمال متطلبات ترشيحهم خصوصا في مجالات يتوفر الكثير من المؤهلين للدخول فيها يعطي الصورة الحقيقية لسوق العمل في مجال الخدمة العامة، فمثلا خلال الفترة من ١٤٣١/٨/١٤هـ إلى ١٤٣٢/٢/١٥هـ دعت الوزارة عبر الصحف المحلية وعلى موقعها الإلكتروني وبواسطة الرسائل النصية على جوالات المتقدمين ٨٠١٤ متقدما وفي التخصصات الإدارية والصحية بغرض مطابقة بياناتهم الأصلية مع ما سبق أن دونوه على موقع الوزارة اثناء التقديم بغرض الترشيح على الوظائف التي طلبت الجهات الحكومية إشغالها إلا انه لم يلب دعوة الوزارة للمطابقة إلا ٢٥٦٢ متقدما اي ما يقارب نسبة ٣٢ في المائة». وزاد الفايز: «ثم اعتذر منهم عند الترشيح النهائي ٤٢٣ متقدما لأسباب مختلفة أغلبها عدم الرغبة في المقر او الجهة المرشح لها بالإضافة إلى اعتذار البعض منهم عن الرغبة في العمل الحكومي، ولا زالت الوزارة تعلن المزيد من الأسماء بحسب ترتيبهم في المفاضلة لشغل ما يرد من الجهات الحكومية من وظائف».

تعليقات وملاحظات

واوضح وزير الخدمة المدنية أن هذا التصريح جاء بعد متابعة الوزارة لما نشر في بعض المنتديات على شبكة الإنترنت من مواضيع وتعليقات وملاحظات وكذا ما نشر في بعض الصحف المحلية لبعض الكتاب وما قيل في بعض اللقاءات في التلفزيون حول أمور تتعلق بالتوظيف في الخدمة المدنية، قائلا: «إلا أن مما يؤلم أن بعضا من الآراء والتعليقات المنشورة على بعض المواقع الإلكترونية تجنح إلى التجني على الوزارة، مشككين في مصداقية إجراءات ومعايير التوظيف في الخدمة المدنية، مع أن الوزارة تعلن المعايير التي يتم على أساسها التوظيف». واختتم الفايز تصريحه مؤكدا أن «وزارة الخدمة المدنية لا يمكن أن تدعي الكمال فيما تؤديه من مهام فالكمال لله - سبحانه وتعالى - وانها لا تتحسس من أي نقد بناء او اقتراح مفيد ويمكن تنفيذه على ارض الواقع